



Distr.
GENERAL

A/37/203/Rev.1
14 May 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣٢ من القائمة الأوليّة*

مسألة ناميبيا

الاجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لنصرة ناميبيا

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	اندونيسيا
٥	بوتسوانا
٦	يونان
٧	العراق

أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والثلاثين ، القرارات ٣٦ / ٢١ ألف السى واور المؤرخة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن مسألة ناميبيا .
- ٢ - وفي الفقرة ٣٢ من القرار ٣٦ / ٢١ باء المتعلق بالاجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لنصرة ناميبيا ، رجعت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .
- ٣ - وبموجب مذكرات شفوية مؤرخة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، أحال الأمين العام نص القرار الى جميع الدول ، ودعاها الى موافاته بمعلومات عن الاجراءات التي اتخذتها أو تفكر في اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ، لادراجها في التقرير .
- ٤ - ويرد أدناه في الفرع ثانيا موجز للردود التي تسلمها الأمين العام . كما ستوجز فسي اضافات لهذا التقرير أية ردود اضافية يتم تسليمها .
- ٥ - أما فيما يخص المعلومات التي وردت الى الأمين العام من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الاجراءات التي اتخذتها أو تفكر في اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢١ دال المعنون " اجراءات تتخذها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " فان الأمين العام يود أن يوجه النظر الى تقريره المقدم بموجب أحكام قرار الجمعية ٣٦ / ٥٢ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (انظر A/37/177 و addenda) .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اندونيسيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٨ آذار/مارس ١٩٨٢]

١ - عرف عن اندونيسيا ، بصورة متسقة ، انها تدين ، في الأمم المتحدة وفي سائر المحافل الدولية ذات الصلة ، الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وانها مصممة كذلك على دعم كل الجهود المبذولة لارغام نظام بريتوريا على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى البغيضة . وان موقف اندونيسيا الذى لا يتزعزع من هذه المسائل يستند الى تجربتها الخاصة في الكفاح من أجل التحرر من الاستعمار ، وهو نتاج طبيعى لالتزامها القومى في معارضة الاستعمار حيثما وجد . وهذا الالتزام مكتوب في دستور اندونيسيا الذى ينص على أنه " لما كان الاستقلال حق لكل أمة ، فانه يتعين لذلك القضاء على الاستعمار في هذا العالم لأنه لا يتوافق مع الانسانية والعدالة " .

٢ - وان الدعم الذى تقدمه اندونيسيا للشعب المكافح في جنوب افريقيا وناميبيا هو كذلك نتاج لامثالها وتشجيعها الشديدين لميثاق الأمم المتحدة وللمبدأ الأساسى لتقرير المصير الوارد به .

٣ - وان مواقف اندونيسيا المعلنة لتنعكس بوضوح في سياستها التى تمثلت في عدم القيام أبدا بانشاء أية علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية أو ثقافية مع جنوب افريقيا . وهذه السياسة مكتوبة صراحة في المراسيم والأنظمة الحكومية . وعلى ذلك ، فان اندونيسيا لا تدخل في أية معاملات تجارية أو في أية عمليات للتصدير أو الاستيراد مع جنوب افريقيا كما أنه ليس لديها أى شكل من الاستثمارات في الاقليم المعني . وبالإضافة الى ذلك ، فان اندونيسيا ، بوصفها بلدا ناميبيا ، لا تستطيع بعد القيام بأية استثمارات في الخارج ؛ فرأسمالها الاستثمارى مكرس لبرامج التنمية فى الداخل للوفاء بالاحتياجات ولتحسين رفاهية الشعب الاندونيسى . وعلى أساس ما ذكر أعلاه ، فان اندونيسيا تمثل امثالا تاما لكل مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما أحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

٤ - وكنتيجة مباشرة لعدم وجود أية علاقات دبلوماسية أو أية علاقات أخرى بين اندونيسيا وجنوب افريقيا ، ليس هناك اعتراف بجوازات السفر التى تصدرها جنوب افريقيا وهناك حظر تام على سفر المواطنين الاندونيسيين الى جنوب افريقيا أو ناميبيا . وكل جوازات السفر الاندونيسية تتضمن حظرا صريحا على السفر الى جنوب افريقيا . كما أنه ما من شركات جوية اندونيسية أو أية طائرات مسجلة باسمها تعمل من جنوب افريقيا أو اليها .

٥ - وكما هو معروف جيدا ، فان اندونيسيا عارضت باستمرار سياسات نظام جنوب افريقيا ، ولهذا الغرض فهي تلتزم التزاما دقيقا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك حظر النفط والأسلحة . وتلاحق اندونيسيا ملاحقة قوية الذين ينتهكون حظر النفط عن طريق منعهم من الدخول في أية معاملات تتعلق بالنفط الاندونيسي ، كما تثبت ذلك بوضوح الوثائق المرفقة . وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة ، فان اندونيسيا ليست لديها في هذه المرحلة أية صناعة للأسلحة يمكن التصدير منها . ووفقا لمواقفها المبدئية المعلنة ، فان الحكومة الاندونيسية لا تدخل في أية تجارة مع جنوب افريقيا ، ومن باب أولى في تجارة الأسلحة .

٦ - وباختصار ، فان اندونيسيا تمثل امثالا تاما لكل أحكام القرار ١٢١ / ٣٦ باء . وتساند الحكومة الاندونيسية مساندة حازمة كل مبادرات الأمم المتحدة لارغام نظام جنوب افريقيا العنصري على التخلي عن سيطرته على ناميبيا والتوقف عن ممارسة سياسته في الفصل العنصري .

ضميمة

تعميم صادر عن وزير التعدين والطاقة باندونيسيا

جاكارتا ، ٧ آب / أغسطس ١٩٨١

الرقم : 2577/M.521/DJM/1981

الموضوع : حظر التعامل التجاري في النفط الاندونيسي مع شركتي Stardust و Galaxy oil Ltd. and Company International Ltd.

اللى : مجلس الادارة لشركة PERTAMINA State Oil Company

مجلس الادارة لشركة PT Caltex Pacific Indonesia

مجلس الادارة لشركة PT Stanvac Indonesia

كل الشركات العاملة بموجب عقود لقسمه الانتاج

أحيطت حكومة اندونيسيا علما في الآونة الأخيرة بأنه ربما يكون قد حدث في عام ١٩٧٩ أن أرسل نفط خام اندونيسي الى جنوب افريقيا .

وبعد اجراء تحقيق اشتبه بقوة في أن يكون النفط المعني قد اشترته شركة "Galaxy Oil Ltd." ، وهي شركة مقرها في برمودا ، عن طريق شركة "Stardust & Co. International Ltd." ، وهي شركة مقرها في موناكو . وكان النفط مرسلا الى سنغافورة ، واتضح ، مع ذلك ، أن النفط لم يفرغ في سنغافورة .

.. / ..

وان الجهود الرامية الى تحديد ما اذا كان النفط قد شحن بالفعل الى جنوب افريقيا لم تسفر عن شيء بسبب عدم رغبة الشركتين المعنيتين في الكشف عن المكان النهائي الذي وصل اليه النفط .

وكما هو معروف من قبل ، فان للحكومة الاندونيسية سياسة انتهجتها منذ مدة طويلة تمنع بيع النفط الاندونيسي الى جنوب افريقيا .

وعلى ذلك ، ومن أجل منع تكرار مثل هذه الحادثة ، أعلن هنا بأن من غير المسموح ويحظر على كل شركات النفط في اندونيسيا وفروعها التي تتاجر في النفط الاندونيسي اجراء أية معاملات تتعلق بالنفط الاندونيسي مع أو عن طريق شركة "Galaxy Oil Ltd." من برمودا ، أو شركة Stardust and Company International Ltd. من موناكو .

واني أنتظر من كل من يعينهم الأمر أن ينفذوا هذه التوجيهات تنفيذا تاما .

وزير التعدين والطاقة
(التوقيع)
سبروتسو

نسخة الى : وزير الخارجية
وزير التجارة وشؤون التعاون
بعثة اندونيسيا لدى الأمم المتحدة ، نيويورك

بوتسوانا

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٢]

لا تستطيع بوتسوانا ، لأسباب جغرافية ولمجموعة من الظروف التاريخية ، أن تتخذ تدبيرا ضد جنوب افريقيا وفقا لما أشارت اليه القرارات المعنية . ويصدق ذلك بصفة خاصة في الميدان الاقتصادي . أما في ميادين الرياضة ، والتعاون العسكري ، والعلاقات الدبلوماسية ، فان بوتسوانا لم يكن لديها قط أية علاقات مع جنوب افريقيا أو ناميبيا .

بولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢]

١ - لقد دأبت حكومة بولندا وشعبها على الاعلان عن مساندتهما المطلقة لقضية استقلال جميع البلدان والشعوب . كما أنهما يفتنمان كل فرصة متاحة لتشجيع التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ . وقد كانت بولندا لسنوات طويلة عضواً في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢ - وترى بولندا أن ضمان الاستقلال التام والحقيقي لشعب ناميبيا يدخل في عداد المسائل الملحة والهامة بصفة خاصة . وفي هذا الصدد فانها تتشاطر بالكامل موقف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، السلطة الشرعية لإدارة ذلك البلد الى أن ينال الاستقلال ، والذي كانت بولندا عضواً فيه لعدة سنوات ، والذي كان مما ذكره في اعلان وبرنامج عمل بنما بشأن ناميبيا اللذين اعتمدهما المجلس في جلساته العامة الاستثنائية المعقودة في مدينة بنما في الفقرة من ٢ الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ ما يلي :

" ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بعد أن أجرى تقييماً للوضع الحالي المتعلق بناميبيا ، من زاوية آثار أعمال القمع المستمرة التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا الذي يحتل الاقليم احتلالاً غير شرعي ، ومن زاوية نتائج تعذت جنوب افريقيا الذي يدعمه التعاون المتزايد معها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل بعض البلدان الغربية ويؤدي الى تفاقمه حق النقض الذي تمارسه فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في مجلس الأمن ، يرى أن تعزيز التزام المجتمع الدولي بأمني الشعب الناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة أمر جوهري لضمان انسحاب جنوب افريقيا غير المشروط من الاقليم امثالاً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن ناميبيا " (١) .

٣ - وفي الوقت الذي تدين فيه بولندا قيام نظام بريتوريا العنصري باحتلال ناميبيا احتلالاً غير شرعي ، وهو نظام ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة انتهاكاً صارخاً ، فانها تؤيد ، بكل اخلاص ، الكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الوحيد الشرعي والحقيقي . ومن

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤

(A/36/24) ، الفقرة ٢٢٢ (١٨) .

المظاهر الهامة لهذا الموقف الزيارة الرسمية التي قام بها الى وارسو في آب/أغسطس ١٩٨١ وفرد تابع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية برئاسة السيد سام نجوما رئيس تلك المنظمة .

٤ - وتلاحظ حكومة بولندا وشعبها ببالغ القلق تعزير جنوب افريقيا للقوات العسكرية في ناميبيا وأعمال العدوان المسلح الوحشية التي ترتكبها ضد انغولا والبلدان المجاورة الأخرى . ومن الجلي أن اطالة أمد هذه الحالة يشكل خطرا جسيما على السلم في هذه المنطقة من العالم . وحرصا على السلم والمصلحة الحيوية للشعب النامبيي ، يصبح من الأهمية بمكان التوصل الى تسوية عادلة لهذه المشكلة ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٥ - ولافتأ بولندا تؤيد جميع قرارات الأمم المتحدة تأييدا تاما بغية بلوغ هذا الهدف ، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ٣٦ / ١٢١ ألف الى واو .

٦ - ووفقا لنص وروح هذه القرارات ، تنتهج حكومة بولندا سياسة ثابتة تتلخص في الامتثال الدقيق والتام للتوجيهات التي تتضمنها تلك القرارات بهدف فرض عزلة دولية كاملة على جنوب افريقيا في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية . وعليه ، لا تقيم بولندا أي علاقات مع ذلك البلد ، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية أو التجارية أو المالية أو الثقافية أو الرياضية .

٧ - وبولندا مقتنعة بأن قيام كل الدول بانها جميعا معاملةتها عموما مع نظام جنوب افريقيا سيرغم ذلك النظام على احترام الارادة المعلنة للمجتمع الدولي ووضع حد لاحتلاله غير الشرعي لنايبيا . كما أن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات الزامية على ذلك البلد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيساعد الى حد كبير في بلوغ هذه الغاية . وحكومة بولندا وشعبها يؤيدان بقوة جميع الخطوات ذات الصلة التي تسير في هذا الاتجاه .

العراق

[الأصل : بالانكليزية]

[٨ آذار/مارس ١٩٨٢]

اشترك وفد العراق في تقديم قرارات الجمعية العامة ٣٦ / ١٢١ ألف الى واو ، وصوت في صالحها . وسوف تلتزم حكومة العراق التزاما تاما بأحكام هذه القرارات وتنفذها .
